مجلة العلوم الإنسانية

علمية محكّمة ـ نصف سنوية

Journal of Human Sciences

تصدرها كلية الآداب / الخمس

جامعة المرقب. ليبيا

Al - Marqab University- Faculty of Arts- alkhomes

25

العدد

الخامس

والعشرون

سبتمبر2022م

تصنيف الرقم الدولي (ISSI/2710-3781)

رقم الإيداع القانوني بدار الكتب الوطنية (2021/55)

الوجود الاستعماري الفرنسي في السنغال
في الفترة ما بين (1854. 1865م)

إعداد: د.الصادق أبوعجيلة أبوغنيمة

المقدمة:

عُرف الوجود الاستعمار الفرنسي في السنغال تطوراً ملحوظاً بالتزامن مع بداية انكماش الحضارة العربية الإسلامية، وتراجع قوتها الاقتصادية منذّ مطلع القرن الخامس عشر الميلادي، وقد اشتملت هذه الدراسة على ثلاثة محاور خصص الأول لدراسة وتتبع بدايات التنافس الأوروبي على السنغال قبل القرن 19م، أما المحور الثاني فخصص لبحث الاختراق الاستعماري الفرنسي خلال فترة الدراسة، وتطرق المحور الثلث لبحث وتقصي ردود الفعل المحلية على هذا التغلغل حيث تم التركيز على حركة الحاج عمر الفوتي كونها شكلت العقبة الحقيقية في وجه الأطماع الفرنسية بالسنغال، وخطراً كبيراً على مراكز وجودها في المنطقة كلها.

ودراسة الباحث لهذه الفترة تبررها من وجهة نظره الأهمية الخاصة التي تحظى بها هذه الحقبة في تاريخ السنغال الحديث، فعلى الصعيد الدولي اتسمت هذه الحقبة بتغيرات اجتماعية وسياسية كبرى تجلت على الخصوص في تركيز النظام الإمبراطوري، الذي أفرز مداً استعمارياً كبيراً غطى بتأثيراته معظم أقطار القارة الأفريقية بما في ذلك السنغال، والذي استمر خلال هذه الفترة متعلقاً ببنيته الاجتماعية والسياسية التقليدية التي كانت قد اهتزت بعمق نتيجة احتكاكها بمعطيات ومؤشرات حضارة منطقة غرب أفريقيا.

تعَد هذه الفترة على المستوى المحلي منعطفاً تاريخياً مهماً في حياة البلد، إذ حتّمت عليه الظروف التاريخية أن يواجه فيها أحدى أكبر القوى الاستعمارية في ذلك القرن

بعد أن عبرت الممالك السنغالية عن رفضها لأي شكل من أشكال السيادة الفرنسية على مجالها الترابي حتى عام 1854م..

أما عن نهاية الفترة المدروسة فأهم حدث على المستوى المحلي هو إخماد نار المقاومة جراء وفاة زعيمها الحاج عمر الفوتي، وتصادف الفترة عينها نهاية فترة حكم الوالي فيديرب بعد أن أرسى قواعد الوجود الفرنسي ليس فقط في السنغال بل في معظم أرجاء القارة الأفريقية.

المبحث الأول . أهمية السنغال الإستراتيجية:

السنغال إحدى الدول الواقعة في غرب القارة الأفريقية تحده من الشرق جمهورية مالي، والمحيط الأطلسي من الغرب، والجمهورية الإسلامية الموريتانية من الشمال، والغينيتان (غينيا كوناكري، وغينيا بيساو) من الجنوب[1].وبهذا الموقع تعُد ذات أهمية في غرب القارة الأفريقية من حيث الموقع الإستراتيجي، ومن حيث الكثافة الإسلامية، ومن حيث وجود النهر الذي يحدها من الشرق والشمال، والذي ينبع من فوتاجالون في غينيا ، ولكون مدينة سانت لويس عاصمة لغرب أفريقيا الفرنسي قبل نقلها إلى داكار عام 1902م التي أصبحت عاصمة البلاد بعد الاستقلال 1960م .

وعند الحديث عن أهمية السنغال لا بد من التطرق إلى نهر السنغال، وذلك لأهميته الحيوية والاقتصادية في البلاد، وهو واحد من أهم الأنهار في أفريقيا حيت ينبع من التقاء نهري Semefe و Bafing اللذين ينحدران من غينيا ويلتقيان في مالي حيث يمرا بالسنغال، وموريتانيا، وغينيا، ويبلغ طوله 1641 كم، ويعود تاريخ نهر السنغال الغني إلى القرنيين الثالث والرابع عشر الميلاديين عندما ازدهرت

[1]. محمد سعيد باه، دولة الأئمة في فوتاتورو، دار الاتحاد للطباعة، القاهرة، مصر، 2010م، ص 21.

إمبراطورية منتجة للذهب الشهيرة على ضفافه حيث تتألف إمبراطورية غانا، التي سميت فيما بعد إمبراطورية مالي، من الوسطاء والتجار الذين يمارسون التجارة عبر الصحراء أطلقوا على السنغال نهر الذهب بسبب رواسب الذهب الهائلة التي وجدت به، فتبادلوا الملح والذهب والعبيد، واستخدموا النهر لنقلهم إلى الميناء الساحلي، وقد انخفض استخدام النهر للنقل منذ تراجع التجارة عبر الصحراء لممالك غانا القديمة.

وعرف عند العرب والمسلمين بنهر صنهاجة، والنهر يحتل وادي السنغال بأكمله، ويرتفع في مرتفعات فوتاجالون في غينيا، وتمثل المرتفعات مصدر جزء كبير من مياه النهر، ثم يتم نقلها من خلال الأراضي المنخفضة، والتي أصبحت قاحلة بشكل متزايد نحو مصب النهر، وبعد ذلك يتدفق إلى الشمال الغربي، ومن ثم إلى الغرب ليصب في المحيط الأطلسي، وبالنسبة لمساحة حوالي 830كم من مسارها فأنها تشكل الحدود بين موريتانيا والسنغال من الشمال إلى الجنوب.

ولنهر السنغال فوائد عظيمة وخاصة بالنسبة لدولة موريتانيا والسنغال فهو يُتيح لهم الفرصة السنوية لزراعة محصولين في السنة إلى جانب المراعي الطبيعية الموجودة على ضفافه، ومع أن النهر يمثل حدوداً طبيعية بين موريتانيا والسنغال إلا أنه لا يفصلهما عن بعض بل كان بالنسبة لهم نقطة التقاء في كثير من نواحي الحياة فكل من البلدين تجمعهما الأجناس العربية ومتشابهون في كثير من الحياة العملية.

ويعتمد المزارعون في الدول الأربع موريتانيا والسنغال ومالي وغينيا على مياه النهر من أجل ري محاصيلهم على ضفتي النهر، ويشكل فيضان النهر نقطة تحول في نجاح مواسم زراعة الأرز والخضروات والقمح، حيث يتمكن المزارعون بإمكانياتهم المحدودة من نقل المياه إلى الحقول البعيدة عن الضفتين وسقي الأراضي الخصبة، مما يحقق لهم وفرة كبيرة من الإنتاج.

وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لنهر السنغال سواء في تنمية اقتصاديات الدول أو في حياة التجمعات الواقعة على ضفتيه، فإن جهود تطوير وإنجاز المشاريع الزراعية والطاقية لم تحط باهتمام حكومات تلك الدول، وأن عدم توافقها هذه الدول على استثماره ظل حاجزاً يمنع التطوير في الخطط الاستثمارية الخاصة بالنهر، حيث اتفقت في البداية كل من موريتانيا والسنغال ومالي، في حين ظلت غينيا تعارض إنشاء هذه المنظمة إلى أن أنظمت إليها لاحقاً فتم إنشاء الهياكل التابعة للمنظمة، وقد دعم النهر والواديان المحيطة بهما سكانهما بنسب مختلفة عبر القرون في الظروف المناخية القاسية، فكانت وسائل كسب العيش التقليدية، وطرق استخدام النهر في المسائل الدورية الطريقة الوحيدة الممكنة إلى أن تم إدخال الزراعة الحديثة في عام 1950م إلى الوادي، وكانت هناك دراسة تشير لإدخال التجارية لحوض نهر السنغال، وغرب أفريقيا .

ونظراً لهذا الموقع المتميز فأن الغرب يطلق عليها اسم " بوابة أفريقيا "، وكانت هذه البوابة ولا تزال مدخلاً رئيسياً للتنصير في منطقة غرب إفريقيا[1]. وكانت فرنسا تعتبر السنغال جزء من جمهوريتها حيثُ أدى هذا الاعتبار إلى منح سكان (داكار، وروفسك، وجزيرة غوريه، وسان لوي) بطاقة الرعاية الفرنسية، ويؤدون الخدمة العسكرية الإجبارية، كما ينتخبون نواباً عنهم يمثلونهم في المجلس النيابي الفرنسي (الجمعية الوطنية الفرنسية)، وكانوا هم الزنوج الوحيدين الذين يتمتعون بهذه الحقوق، مما أدى إلى السماح لرئيس السنغال الأول سيدار سنغور بخوض

[1]سيدي غالي، التنصير في إفريقيا (السنغال نموذجاً)، مجلة البيان، س15، ج154، جمادي الآخرة1421هـ، 2000م، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص80.

الانتخابات والمشاركة في البرلمان الفرنسي بصفته نائباً فيه، وقد ساهم في وضع دستور الجمهورية الفرنسية عام 1946م[1].

وللسنغال جبهة بحرية طولها حوالي ستمائة كيلو متر مطلة على المحيط الأطلسي، وهو أقرب أجزاء الساحل الأفريقي لسواحل القارة الأمريكية الجنوبية والوسطى مما جعله يكتسب أهمية إستراتيجية خاصة فيما يتعلق بخطوط النقل والمواصلات الجوية والبحرية عبر الأطلسي .

لقد حاول الاستعمار الفرنسي، ومن قبله المنصرون الاستفادة من موقع السنغال وركز عليه علماً بأن 95% من سكانه مسلمون . في مواجهة المد الإسلامي في غرب أفريقيا . ومحاولة اعتباره حاجزاً بين أفريقيا البيضاء العربية وأفريقيا السوداء الأفريقية، فقد استفادت فرنسا من هذه الأهمية للسنغال، لان عن طريقه تغلل الاستعمار الفرنسي حتى شمل المنطقة بأسرها.

فإقليم السنغال إبان فترة الاستعمار الفرنسي أعُد مركزاً للحاكم العسكري لسائر بلدان أفريقيا الغربية الاستوائية (الوسطى) الخاضعة للسيطرة الفرنسية، وكانت مدينة سانت لوي الواقعة في أقصى الشمال الغربي للسنغال مقراً دائماً للحاكم العسكري الفرنسي[2].

وعندما انتقلت العاصمة من (سانت لوي) إلى داكار اعُدت الأخيرة إحدى طرفي الحزام الأفريقي التي كانت فرنسا تطمح في مدة بين هذه العاصمة وجيبوتي حيث كانت هذه العاصمة أكبر قاعدة جوية وبحرية لخدمة الاستعمار الفرنسي، كما كانت داكار عاصمة المنطقة كلها، ومقر الحاكم العام الفرنسي، ومن أجل هذا كانت عناية المستعمر الفرنسي بالسنغال أكثر من عنايته بالمناطق الأخرى، فنال

[1] عبدالله إسحاق ميغا، تأثير الفرنكوفونيةفي التوجه الإسلامي بغرب إفريقيا، مالي نموذجاً، رسالة ماجستير(منشورة)، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2005، ص ص 46،45.

[2] نفس المرجع، ص49.

إقليم السنغال من التقدم ما لم يحظ به إقليم آخر من أقاليم هذه المستعمرات حيث استعمله الفرنسيون عند توغلهم داخل غرب أفريقيا، وسانت لويس الواقعة على جزيرة في خليج النهر هي الميناء الرئيسي الفرنسي والقاعدة الفرنسية الرئيسية، ومنها توغل الفرنسيون في السنغال، وفي النيجر الأعلى، وبعد قرنين من الزمان اختيرت داكار لتكون الميناء الرئيسي لمستعمرة السنغال، وفي سنة 1885 أنشأت أول سكة حديدية في غرب أفريقيا من سنت لويس حتى داكار[3]، فإنشاء السكك الحديدية أتى بنتائج أعظم في غرب أفريقية منه في شرقها خاصة في مناطقها الساحلية منها كالسنغال والسودان الغربي حيث تتمثل هذه النتائج في سهولة تصدير منتجاتها من خشب والفول السوداني والكاكاو ومنتجات النخيل المر الذي أدى إلى انتعاش اقتصاد منطقة غرب أفريقيا. أما في شرق أفريقية فقد كان على السكك الحديدية أن تقطع مئات الأميال في بلاد جافة مفقرة نادرة السكان قبل أن تصل إلى المناطق الزراعية الجيدة الكثيفة السكان في بحيرة فكتوريا[1]

المبحث الثاني: التنافس الأوروبي على السنغال

في منتصف القرن الخامس عشر هبط البرتغاليون على ساحل السنغال كمكتشفين، الأمر الذي يفند زعم الفرنسيون بأنهم أول من تاجروا مع غرب أفريقيا، وأن ذلك كان سابقاً على الكشوف التي قام بها مبعوثو الأمير هنري الملاح، ويبدو في حديث بعض الفرنسيين تفاخرهم بالمكتشفين الفرنسيين إلى درجة إهمالهم وتحقيرهم لأعمال المكتشفين البرتغاليين ونعتهم بالميكروبات[2] ، وفي رأي آخر إن ملاحين من جنوا أبحروا إلى غرب أفريقيا في القرنيين الثالث عشر والرابع عشر[3].

---

[3]. الالف كتاب، الاستعمار الحديث، دار سعد، القاهرة، مصر، 1951م، ص 203.

[1][1]رولاند أوليفر، وجون فيج، موجز تاريخ إفريقية، الدار المصرية لتأليف والترجمة،د .ت، ص135.

[2]. Kingsley, Mary ,H Wast African Studies , pp, 213, 214.

[3]. Encyclopaedia, Britnnica 1959, vol 1 . p330.

وأيا كان اختلاف الرأي حول سبق الوصول إلى سواحل غرب أفريقيا فيجب التَّفريق بين الوصول بسبب الاستكشافات، أو المتاجرة، وفي هذا يكون الأرجح سبق وصول النورمانديين لسبق معرفتهم بفنون الملاحة، والوصول بمعنى الاستيلاء الفعلي على مساحة من الأرض، وفي هذا يكون الأرجح سبق البرتغاليين.

اتبعت فرنسا اتصالاتها بالساحل بتصميمها على ضرورة تمكين نفوذها سواء في أوروبا أو فيما وراء البحار بمحاولة القضاء على قوة الإسبان في أمريكا، وفي المحيط الهندي، ففي عالكاردنيال ريشليو) رئيس وزراء فرنسا في عهد لويس الثالث عشر منح حقوق الاحتكار لما وراء البحار في عام 1633م إلى شركات خاصة مساهمة بهدف تنمية تجارة فرنسا مع غرب أفريقيا، والهند، ودول المحيط الهندي، وسمح لها ممارسة حقوق السيادة بما في ذلك بناء السفن الحربية وإقامة الجيوش، والتعامل مع الحكام المحليين باسم الملك ويطلب منهم في مقابل ذلك المساعدة في أعمال التبشير، والقيام بالتجارة والاستيلاء على الأراضي، وتقديم أعداد من الرقيق للمستعمرات الفرنسية في أمريكا، وفي عهد الكاردنيال مازاران) رئيس الوزراء قدمت فرنسا السياسات الأوروبية على ما عداها، ولكن في 1661أعلن كولبير(وزير المالية اهتماماً بالسياسات ما وراء البحار معتقداً أن القوة السياسية للملك يجب دعمها بالمبادرات التجارية، فأعطى تأييداً قوياً للتجارة مع السنغال، أما دوق شوازيل رئيس الوزراء في عهد لويس الخامس عشر (Due de Choise) فقد قرر أن تكون للحكومة الفرنسية الإدارة المباشرة لمستعمرات فرنسا، ولذلك وضع نهاية لمسالة منح حقوق الاحتكار للشركات الخاصة[1].

وبصفة عامة فأن الشركات الفرنسية في غرب أفريقيا لم تحقق نجاحاً مماثلاً لما حققته الشركات الأنجليزية، والهولندية، ومع ذلك فقد حققت مكاسب كبيرة من وراء

[1] Adloff, Richerd : op, cit. p.132.

تجارة الرقيق التي كانت عنصراً هاماً في السياسات الملكية خلال فترات طويلة، وسبباً رئيساُ لحروب متصلة بين فرنسا وانجلترا لعشرات السنين كانت فيها ممتلكاتهما في أفريقيا، وفيما وراء البحار تنتقل ملكيتها فيما بينهما.

هذه السياسة الاستعمارية الفرنسية كانت تجد لها المؤيدين والمدافعين عنها في داخل فرنسا، فكان ممن يؤيدونها الجغرافي الفرنسي بول جافا ريل(Poul Gaffarel) الاستاذ بجامعة ديجون في فرنسا الذي نصب نفسه مدافعاً متحمساً للتوسع، وقد كتب في مقدمة كتابه المستعمرات الفرنسية انه مهما اختلفت الآراء والمواقف السياسية، فيجب على الفرنسيين أن يقدروا للحكومات الفرنسية ما أنفقته من أموال من أجل خدمة الاستعمار الذي وصفه بأنه هدف مفيد، وفي رأي الفرنسيين أن الثروة الحقيقية للتوسع تتمثل في التجارة، حيث كانت رحلات الفرنسيين والإنجليز الأولى إلى سواحل غينيا محاولات فردية للتجارة، ولم تحاول أي من الدولتين خلال القرن السادس عشر أن يكون لها وضع في غرب أفريقيا ينافس وضع البرتغال البلد الأوروبي الوحيد الذي له موضع قدم في غرب أفريقيا آنذاك، وذلك لعدم مقدرة التجار الإنجليز والفرنسيين من إنشاء قواعد مستديمة على الساحل لمواجهة المقاومة القوية من الجانب البرتغالي التي ترى في محاولات الإنجليز والفرنسيين عملية مضايقات أكثر من كونها تحدي؛ لأنها أدت إلى تيقظ السكان الأفارقة من أن البرتغال لا تدفع لهم مثل ما يدفعه الإنجليز والفرنسيون ثمناً لما يبيعونه لهم.

فالعلاقات بين السنغال وفرنسا ترجع إلى أوائل القرن الرابع عشر الميلادي عندما سافر التجار الفرنسيون، وقاموا بالتجارة عبر الساحل السنغالي، حيث كانت فرنسا تصدر في أصناف من الملابس والحديد والبنادق للسنغال، وتستورد منها المنسوجات كالعاج والتوابل والعبيد، وفي عام 1659م أسست فرنسا مركزاً تجارياً فيما يُعرف اليوم بسانت لويس تحت إدارة شركة الهند الغربية الفرنسية، عُرفت لاحقاً

باسم شركة السنغال، ومع بداية القرن السابع عشر للميلاد دخلت كل من فرنسا وإنكلترا حلبة الصراع في السنغال، وكانت هولندا قد سبقتهما بعدة قرون من الزمن غير أن قوة فرنسا وانكلترا جعلتهما تنفدان بحضور متميز تدعم من خلال إنشاء عدد من الحصون مثل حصن سان جيمس عند مصب نهر غامبيا الأمر الذي زاد من إبعاد هولندا من حلبة الصراع، ولتدعيم موقع كل من فرنسا وانكلترا على الساحل السنغالي تم خلق عدد من المؤسسات التجارية متمتعة بامتيازات مهمة كاحتكار التجارة مع المنطقة تبعاً لذلك ازداد وتنامى التنافس التجاري بين فرنسا وغريمتها انكلترا الشيء الذي أسهم في بناء عدد من الحصون الأخرى مثل حصن سانت جوزيف الشهير عام 1700م.

على أن الحروب النابليونية في أوروبا كان لها وقع كبير على مكانة فرنسا في المنطقة الشي الذي حرمها لبضع سنين من ممارسة نفوذها في المراكز والحصون التي أنشأتها على الساحل الأطلسي الأفريقي، ولم تتمكن من استعادة ذلك النفوذ إلا بعد توقيع معاهدة باريس عام 1815م. لتبدأ بذلك صفحة جديدة من صفحات تاريخ الاستعمار الفرنسي في المنطقة[1].

وبعد انتهاء الحروب النابليونية كان الفرنسيين تواقين لاستئناف نشاطهم في غرب أفريقيا بعد أن فقدت فرنسا معظم ممتلكاتها في أمريكا وآسيا بعد حروب المائة عام، كما لم يكن على الفرنسيين . بسبب الأعباء التي تحملوها خلال الحروب النابلونية . توفير تأييد قوي لقيام سياسة توسع استعماري، ولما يزيد عن ستين سنة تنقلوا ما بين دساتير جمهورية وملكية وامبراطورية كان لكل منها موقف ازاء اقامة امبراطورية فيما وراء البحار. فقد كان الدستور الجمهوري يؤكد على الحرية والآخاء والمساواة وينكر على فرنسا أن يكون لها أي حق في أن تفرض حكمها على شعوب

[1]. أحمد الشكري، جهاد الحاج عمر الفوتي في آعالي نهر السنغال، منشورات معهد الدراسات الأفريقية، الرباط، المغرب، 1998م، ص54

أَخرى، وكان الدستور الملكي متطلعاً إلى أمجاد لويس الرابع عشر، ونابليون الأول . يعتقد أن الحضارة الفرنسية من العظمة لدرجة ممكن فرضها على الشعوب الأقل حظاُ من أجل مصلحتها، وفي خلال عهد نابليون الثالث (1848 . 1870) أحرزت فرنسا بعض التقدم من أجل إقامة امبراطورية لها، أما في غرب أفريقيا لم تبد فرنسا كمنافس قوي لبريطانيا إلا بعد عام 1879 وهو الوقت الذي بدأت فيه دول أوروبية أُخرى مشروعات التوسع في أفريقيا وخاصة ألمانيا، وحيث بدأ التكالب الأوروبي على المستعمرات.

فالوجود الفرنسي في غرب أفريقيا على وجه العموم، وفي السنغال على وجه الخصوص مرجعه إلى أسباب اقتصادية ودينية وسياسية أفرزتها أنشطة أنصار الاستعمار التي شكلت الوجه الحقيقي للاستعمار الفرنسي في القارة وأثرت على حاضرها ومستقبلها، ومع بداية تأسيس شركة الهند الشرقية الفرنسية عام 1664م ازدادت مساحة الإمبراطورية الاستعمارية الفرنسية، حيث توزعت المستعمرات الفرنسية في أفريقيا على منطقتين هما غرب أفريقيا الفرنسية التي تشمل السنيغال والسودان الفرنسي (مالي الحالية) وبنين (داهومي الحالية)، والتوغو، وبوركينا فاسو(فولتا العليا)، وغينيا، وموريتانيا، والنيجر، ونيجريا . أما أفريقيا الاستوائية الفرنسية وهو اتحاد من أربع دول مستقلة وهي جمهورية أفريقيا الوسطى، وتشاد، والكونغو الفرنسية، والجابون ومعظم الناس في هذه المنطقة أفارقة سود[11].

الاختراق الاستعماري الفرنسي للسنغال خلال القرن 19م:

حينما استردت فرنسا موقعها في سانت لويس وجذت نفسها مندفعة لتأكيد حضورها وتوسيع نفوذها بالمنطقة، وراهنت في هذا الشأن على البعثات الاستكشافية

[1]. عبدالله إسحاق ميغا، مرجع سابق، ص 37.

لأعالي نهر السنغال فأنشأت من أجل ذلك الحصون الداخلية على طول نهر السنغال بهدف الوصول إلى مناجم الذهب مع ربط مستعمراتها تجارياً بالحوض الأوسط لنهر النيجر، وقد شكلت الشركات التجارية الفرنسية المتمتعة بكل الامتيازات الاحتكارية رأس الحربة في هذا الاختراق للجسم السنغالي كشركة (غالم) التجارية التي عملت على توسيع مجال نفوذها بمساعدة إدارة سانت لويس، وبالنظر إلى الضغط الإنكليزي لمنع تجارة الرقيق فقد اضطرت فرنسا لانتهاج سياسة الاستعمار الزراعي، وبذلك تصدرت مادتا الصمغ والفول السوداني قائمة المواد المتداولة في تجارتها الأطلسية، وعلى المستوى السياسي قررت فرنسا التخلص من الفتاوات الممنوحة للزعامات المحلية تمهيداً لإلغاء جميع أنواع الإتاوات السابقة، وبتذبذب السياسة الفرنسية في المنطقة تم إنشاء مديرية للشؤون الخارجية سنة 1845م على غرار تلك التي نشأت بالجزائر ومنح هذا الجهاز الصلاحيات الكاملة للسهر على السياسة الفرنسية بالسنغال.

هذه الترتيبات تترجم استعداد فرنسا لبسط نفوذها في مناطق الساحل وأعالي نهر السنغال من خلال مشروع استيطاني الشيء الذي يؤكد رغبتها في تجاوز مرحلة التردد السياسي إلى مرحلة الاستعمار المباشر، إلا أن ثورة باريس عام 1848م عرقلت لبعض الوقت تنفيذ هذا المخطط، كما أن تعيين الوالي الجديد بروتي (1850 . 1854م) لم يساعد في حل المشكلة السنغالية، ومما زاد من تأزم الوضع تهريب الخزينة الفرنسية قد عاق تمويل المخطط الاستعماري الجديد[2]، ولما فشلت مشروعات فرنسا الزراعية في السنغال ترك الأمر لضابط من ضباط الجيش اسمه لويس فيدريرب، وكان قد اكتسب خبرة حربية وفهماً واسعاً للأفريقيين المسلمين في الجزائر أي أن تلك الصعوبات كانت سبب في بروز هذه الشخصية الاستعمارية

[2]. المرجع نفسه، ص 46.

المحنكة وهي شخصية فيديرب الذي تم تعيينه حاكماً عسكرياً لها عام 1854م، ولم تكن تمضي سنة واحدة على تعيينه، حتى وجدناه يخضع مملكة (والو)[1]. للسيادة الفرنسية معلنا بذلك مرحلة جديدة من تاريخ الاستعمار الفرنسي للسنغال.

فيديرب سيزار(Faidherbe) ومشروعه الاستعماري :

لا يمكن الحديث عن تاريخ السنغال الاستعماري، دون ابراز الشخصيات الاستعمارية الفاعلة فيه، ومن تلك الشخصيات التي طبعت تاريخ السنغال بطابعها الخاص نذكر (لويس سيزار فيديرب) الذي وصفه بعض الباحثين بأنه مهندس السياسة الاستعمارية في أفريقيا الغربية، وأول من أرسى أطماع فرنسا في المنطقة، وبلور أهدافها الاستعمارية.

ولد قيديرب في الثالث من يناير عام 1818م بمدينة (ليل Lill) الفرنسية من أسرة متواضعة الحال تابع تعليمه بمدرسة البوليتكنيك التي تخرج منها سنة 1840م ليلتحق بالمدرسة العسكرية تم عمل ضابطاً، وأول احتكاك له بالعالم الإسلامي حين عين بالجزائر التي عمل بها لعدة سنوات.

وفي سنة 1852م أُرسل إلى السنغال، حيث عمل تحت إمرة الوالي بروتي، لكن نقمة الدول التجارية على هذا الأخير عجلت بإقالته، وأعطت الفرصة لفيديرب ليتقلد منصب والي السنغال، الذي شغله من سنة 1854 إلى 1861م، وفي عهده حصلت المشروعات الفرنسية التوسعية على دفعة قوية، كما تحددت خطوط استراتيجية التدخل الفرنسي في غرب أفريقيا بالتقدم نحو الشرق من سان لوي حتى بحيرة تشاد وكان القائد الجديد يحلم بقيام امبراطورية فرنسية في أفريقيا من الأطلنطي إلى البحر الأحمر إلا أن السيطرة الفرنسية لم تمتد شرقاً أبعد من تشاد وذلك لصعوبة اختراق منطقة الغابات المدارية من جهة، وعلى فيديرب مواجهة

[1]. والو : هي أحدى الممالك السنغالية برزت في القرن الرابع عشر عندما أنظمت لإمبراطورية جولوف التي تكونت في هذه الفترة في شرق السنغال التي كانت جزءاً من الامبراطورية الغانية.

أعداء فرنسا من الأفارقة من زنوج التوكولور الثائرين في فوتاتور وشمال السنغال الذين كانوا يعترضون تجارة فرنسا ويهاجمون مراكزها التجارية من جهة أخرى، بالإضافة إلى ظهور في هذه الفترة عدو خطير هو الحاج عمر أكبر مجاهدي التوكولور[2]، وبعد مغادرته للسنغال تولى مناصب أخرى سواء في الجيش أم المؤسسات الانتخابية، وقد توفي سنة 1889م[3]

برنامج فيديرب الاستعماري

إن تعيين فيديرب على رأس الإدارة في سانت لويس جاء في وقت دقيق بالنسبة لفرنسا فمن جهة شهدت هذه تركيز النظام الامبراطوري في شخص نابليون الثالث، ومن جهة ثانية عزمت القيادة الفرنسية الجديدة على تنفيذ المخطط الاستعماري الذي تقرر عام 1850م.

وهكذا أوكلت هذه المهمة . في أول الأمر . إلى الوالي بروتي، غير أنه بعد أن تعذر عليه تنفيذها أسندت إلى فيديرب الذي لخصها الوزير في رسالته بتاريخ 8 ديسمبر 1854م في النقاط التالية:

- إنشاء مراكز على الضفة اليسرى؛ لتكون نقطة ارتكاز لأسلوب التبادل الجديد.
- القضاء على محطات التبادل، وإبدال أماكن بها يختارها التجار سواء على الضفة، أو اليسرى.
- وضع مملكة " والو" تحت الحماية الفرنسية، والقضاء على هيمنة الشناقطة [1](1).
- إقرار حرية الملاحة في نهر السنغال، وإلغاء الإتاوات.

---

(2). op , cit , pp.147.148.، Richard،Adloff

(3). عبد الرحمن السعدي، تاريخ السودان، ت (هوداس أوكتاف)، باريس، 1981م، ص77.

[1](1) –الشناقطة : كانت شنقيط مدينة واحات، ومحطة هامة من محطات تجارة الصحراء، وكان الحجاج يتجمعون فيها ثم ينطلقون في قافلة واحدة لأداء فريضة الحج فسمي سكان هذا القطر " الشناقطة" نسبة إلى مدينة شنقيط التي تعزز دورها التجاري والديني في أوائل القرن11هـ حتى أصبحت العاصمة الثقافية لتلك البلاد للمجتمع الشنقطي.

ـ إلزام سكان الضفتين (الزنوج، والبيضان) الاعتراف بسيادة حكومة السنغال.
ـ الاهتمام بالسنغال الأعلى، ومحاولة خلق نقط ارتكاز لغزو السوق السوداني.

نفهم من هذا المشروع أنه جاء محولة تطبيقية لرؤية جديدة، تهدف إلى المحافظة على الوضعية المتفوقة لفرنسا التي فقدت كثيراً من وزنها بسبب فشل مشاريعها الاستعمارية في السنغال.

إن دراسة موضوع موقف القوى الإسلامية من الاستعمار الفرنسي في السنغال (1854 . 1865م)، تبدو بالغة الأهمية نظراً لمجموعة من الاعتبارات التي يمكن إجمالها فيما يلي:

. خصوصية الحضور الفرنسي في هذا البلد والذي تجلى في كون السنغال كان بمثابة حقل جَربت فيه مختلف أوجه السياسة الاستعمارية، حيث تمكنت القيادة الفرنسية من مواكبة قدر كبير من المعرفة الميدانية، استطاعت توظيفها فيما بعد في بلدان أفريقية أُخرى.

. كون سنة 1854م تعتبر منعطفاً تاريخياً خطيراً إذ طبعتها نزعة التوسع العسكري التي ستقضي في نهاية المطاف إلى فقدان السنغال استقلاله، مكرسة بذلك تحول الحضور الفرنسي في المنطقة من حضور تجاري إلى احتلال عسكري وسياسي.

. إن سياسة الغزو التي دشنها الوالي فيديرب (Faidherbe) ابتداء من سنة 1854م، لم تكن ظرفية النصف الثاني من القرن 19م، بل هي نتيجة لإخفاق تجارب سياسية عديدة كانت بمثابة محك للعقلية الاستعمارية.

. كما شكل الإسلام . خاصة حركة الحاج عمر الجهادية . عقلية حقيقية في الأطماع الفرنسية بالسنغال، وخطراً كبيراً على مستقبل وجودها في المنطقة ككل. ومما يزكي هذا التخوف من قبل الفرنسيين الانتصارات المتلاحقة، وسقوط الأقاليم الواحد تلو الآخر تحت نفوذ هذه الحركة الفتية، الأمر الذي دفع السلطات الفرنسية إلى استعمال كل ما بوسعها لاحتواء الحاج عمر ودولته، بالوسائل السلمية من الوعد

والوعيد أولاً. ثم استعمال القوة، وبعد وفاة هذا الأخير، تمكنت فرنسا من الإجهاز على الحاج عمر بنهج سياسة التفرقة بين الأمراء من جهة، واستعمال لغة الحديد والنار لدعم المناهضين لها من جهة أُخرى مما مكنها من فرض استعمارها على السنغال بشكل نهائي مع بداية القرن19م.

عمر بن سعيد الفوتي(1796 . 1864م) أحد كبار الفقهاء المتصوفين في السنغال، وغرب أفريقيا، ولد في مدينة هلوار بفوتاتورو (السنغال حالياً)، أعظم الأعلام الفكرية التي أنتجها هذا البلد، ويعد من أبرز المجاهدين ضد الفرنسيين، وقد داع صيته عام 1797م في قرية خلواز في منطقة فوتاتورو شمالي السنغال في عهد الإمام عبد القادر كان من أسرة أصيلة من أهل الوكلور، واسم والدته هي شخن آدم بنت عائشة تيام بنت الإمام أنيام بن سري بن ألفا أنيام، وأما والده فهو الشيخ جيرن سعيد طال بن عثمان بن مختار وهو من زمرة الجهابذة الذين تخرجوا من جامعة (بير) التي يعود تاريخ نشأتها إلى بدايات القرن 17م (1603م)التي كان يشرف عليها القاضي عمر، إلا أن المستعمرين الفرنسيين قاموا بإحراق مكتبة الجامعة بقيادة الاستعماري بيني لايراد(Pinet Laprade) 1869م.

وكلمة فوتاطورو مشتقة من الطور أي طور سينا أن صح ذلك فهو تلويح إلى أنهم ينحدرون من أصول مصرية نزحوا منها إلى فوتا وينتهي سلسلة نسبه إلى الصحابة الجليل عقبة بن عامر الذي ولاه معاوية بن سفيان أمر مصر عام 44هـ[1].

وعندما رجع من مصر إلى مسقط رأسه فوتاتورو عزم على ترجمة النصوص من التنظير إلى التطبيق فأسس لذلك حركة إصلاحية جهادية تنحصر أهدافها في ثلاثة أمور:

ـ ابعاد خطر النصارى دينياً واقتصادياً وسياسياً.

[1]. الشيخ محمد الهادي، الواعظ في قناة والفجر، ط1، 1435هـ ت 2014م، ص21.

ـ العمل على نشر الإسلام وتصحيحه من الشوائب والبدع.

ـ إيجاد قوة مادية لحماية الوجود الإسلامي.

وكانت حركته امتداداً لدولة الأئمة في فوتا فجمع اتباعه من فوتا وما حولها وحثهم على الجهاد وفي ذلك كان يقول: بني طور سيناء فيه كان أصولكم = لأجل جهاد جئتمو فوت بالذال(بالسرعة) يعني به أن قبيلته طورو من أصول مصرية، وأن سبب نزوحهم إلى فوت هو الجهاد في سبيل الله، ومن أهم استراتيجياته الحربية مواجهة العساكر بالهجوم على القلاع وقطع خطوط التجارة، وحملات غعلامية تبين خطورة المستعمرين وأهدافهم الخبيثة، وقد خاض الحاج عمر ما يقارب 100 معركة ضد المستعمر كُتب له النصر في أكثرها، وبالهزيمة في بعضها، فكان المستعمرون يحاربونه بطريقة مباشرة وغير مباشرة، وكانوا يؤلبون عليه الوثنيين ليحاربوه بالوكالة، وقد حاربه القائد الفرنسي فيديرب الذي سنتاوله في محاور البحث.

وعلى كل حال الشيخ أقام دولة إسلامية عظيمة وواسعة تمتد من شرقي السنغال وغينيا إلى النيجر ومدينة تنبكت بمالي، وامتدت مدة جهاده 1835 . 1849، وظل يحارب أعداءه لتوسيع رقعة دولته إلى أن توفى عام، 1864، حيث بلغت عدد غزواته ضد المستعمر اثنتان وثلاثون غزوة، وحوالي خمسون سرية[1].

تعد الحركة العمرية التي قادها عمر الفوتي من أهم الحركات السياسية الدينية التي عرفتها منطقة غرب أفريقيا في القرن التاسع عشر، والتي كانت في الأساس حركة إصلاحية دينية، تم تحولت إلى حركة عسكرية ألحقت بالفرنسيين خسائر فادحة، وأجبرت الساسة وأصحاب القرار الفرنسي على تغيير الاستراتيجية العسكرية في كثير من الأحايين.

[1]. الشيخ محمد المنتقي، الجواهر والدرر في سيرة الحاج عمر، دار البراق للنشر والتوزيع، 1425هـ . 2005م، ص195.

لقد قامت استراتيجية الحاج عمر على إثارة سكان منطقة النهر ضد الفرنسيين في إطار ما اصطلح على تسميته بحرب العصابات، وتشديد الخناق الاقتصادي على سانت لويس عن طريق منع المتاجرة معهم وضرب المصالح التجارية الفرنسية أينما وجدت حيث ظهرت فعالية تلك الاستراتيجية من الخسائر المادية والبشرية التي تلقاها المستعمر، إلا أنها لم تخل من المواجهة العسكرية بين الطرفين الأمر الذي جعل الحاج عمر يغير من استراتيجيته في المرحلة المقبلة[2].

معركة مديني (Medine)

كانت هذه المدينة يحكمها القائد بول هول، وعندما رجع الحاج عمر من مدينة كارطا، واستعداداً منه لهذه المعركة نزل في كوندا الواقعة في الجنوب من مدينة ميدني، وكان ذلك في أبريل من عام 1857م وفيها استقرت قيادته العليا وعسكر جيشه الذي بلغ تعداده قرابة 150 ألف مجاهد، ودارت بين الطرفين معركة دامية دامت ست ساعات، تمكن خلالها المجاهدون بقيادة عمر الفوتي من فرض حصار على مدينة مكيدني التي كان يدافع عنها بول هول، واقتحام بعض حصون المدينة التي كادت أن تسقط بيد المجاهدين حيث رفعت راية الإسلام، غير أنه مع مرور الوقت استطاعت القوات الفرنسية أن تحسم الموقف لصالحها وبإحداث مجزرة شنيعة في صفوف المجاهدين على أثرها اضطر الفوتي إلى الانسحاب مع بقية جنوده.

وعلى الرغم من اعتراف العدو ببسالة المجاهدين ورغبتهم في الاستشهاد إلا أن هذه الهزيمة شكلت نكسة حقيقية وهزيمة مرة للحاج عمر الفوتي حملته دون شك على إعادة حساباته وتأجيل المواجهة حتى يعيد صفوفه ويرفع معنويات جيشه ويسترجع هيبته التي كان عليها قبل هزيمته، مستغلاً في ذلك ما تبقى من شهور

[2] – عبد النبي السفيوي – مرجع سابق ص 135 .

في الفصل الجاف الذي يحد من حرية تحرك السفن الفرنسية فشنت قواته سلسلة من الهجمات ضد المواقع الفرنسية أحدثت فيها بعض فقط دون تحقيق انتصار حاسم، ومرة أخرى يتلقى المجاهدون ضربات موجعة على يد العدو الذي رفع من إيقاع حملاته العسكرية عموديًا وأفقياً، وصار يركز من خلالها على أهم المواقع العمرية المحصنة ـ مواقع الحاج عمر الفوتي ـ، فحطم تحصينات كونجورو بخاسو، هذه الانتصارات الفرنسية المتتالية خلال الفصل المطير جعلت الحاج عمر يفضل الانسحاب من مدينة بخاسو ويأمر رجاله بالتخلي عن حصار مدينة ميدني .

لقد شكل هذ الانسحاب عن الفرنسيين باتجاه الجنوب آخر محاولة من قبل الحاج عمر لإنهاض الهمم وشحدها استعداداً لانتقام من الفرنسيين، وقد تحقق بعض من هذه الآمال لصالح المجاهدين عندما انتقلوا من إقليم بامبوك إلى إقليم بوندي عبر نهر الفاليمي دون كثير من العناء، وهذا مؤشر على تعاطف بلدان هذه الجهات معهم خاصة بعد نصرهم على القوات الفرنسية في معركة ضاربة بقرية نجوم(Njum) الواقعة جنوب بلدة حلوار وسط فوتا وذلك في منتصف فبراير 1858م على الرغم من فصل الجفاف.

خلف هذا الانتصار آثاراً ايجابية في نفوس المجاهدين نتيجة لما خلفوه من خسائر بشرية ومادية في صفوف العدو كما تمكنوا من الاستيلاء على مدفعين شكل اغتنامهما مكسباً مادياً ودعماً عسكرياً مؤثراً، وبعد هذه المرحلة اتجه الحاج عمر إلى فوتاتور على الرغم من صعوبة الطريق خاصة بعد الترتيبات الفرنسية، والخطر الداخلي المتمثل بتحالف بعض الزعامات المحلية مع الفرنسيين.

كان الحاج عمر على علم بكل التطورات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي كان يديرها الفرنسيين في مدينة فوتاتور، في الوقت الذي كان يهيئ فيه السكان لتعبئة شاملة تستطيع قلب الأوضاع لصالح الجهاد في المنطقة عن طريق توزيع الغنائم التي حصل عليها بعد الهجوم على المراكز التجارية ، وإلقاء الخطب

الحماسية، إلا إن التفوق الفرنسي جعل الحاج عمر يغير خطابه بغية نهج توسع سياسي جديد يمكنه الخروج من هذا المأزق الذي وجد فيه فأخذ يحث الناس على الهجرة من فوتاتور إلى كارطا للابتعاد عن الفرنسيين مادام أنهم غير قادرين على مواجهتهم، وكانت هذه الهجرة محفوفة بالمخاطر نظراً لتعدد المراكز العسكرية الفرنسية من فوتاتور حتى أعالي نهر السنغال، ووعياً من الحاج عمر بأن أعين الفرنسيين لا تنام، فقد انطلقت هجرته من قرية نجوم في فبراير 1859 باتجاه كارطا مستغلاً فصل الجفاف الذي ساعد على كبح جماح القوات الفرنسية حيث ساعدته هذه الاستراتيجية بالمرور على كل أراضي فوتا في اتجاه نهر السنغال بسلام، باستثناء بعض المواجهات الصغيرة[1] التي وقعت بين الطرفين إلى أن دخل مدينة نيورو(Noro) عاصمة كارطا سلمياً يوم 28 يوليو 1859م.

وما يلاحظ على هذه المرحلة أنه غلب عليها الطابع السلمي، وذلك بموجب مقتضيات المصلحة، وبطبيعة الظروف الزمانية، فالحاج عمر وأن لم يحقق خلال هذه المواجهات ما كان يرجوه من صد العدو لكنه على الأقل أقلق بال الفرنسيين وراحتهم بمناوشات جنوده وهجماتهم على الدور التجارية والعسكرية، واعترافاً من الوالي فيديرب ومعه وزارة البحرية الفرنسية بقدرته على إمكان تحقيق أهداف بلاده في المنطقة عاجلاً أم آجلاً الأمر الذي جعله يسعى إلى تحقيق السلم مع الحاج عمر في الوقت الحاضر على أن يترك لعامل الزمن مسألة تطويق خصمه والإجهاز عليه، فتوصل الطرفان عام 1860م إلى الاتفاق على مشروع معاهدة السلم التي تضمنت البنود التالية:

[1]. هذه الاستراتيددجية قد وضعها القائد القرطاجي هانيبال عندما سلك جبال الألب حيث المسالك الوعرة والثلوج كي لا يصطدم بالفصائل الرومانية في الطريق من أجل الوصول إلى هدفه المنشود روما الذي لو تحقق لتغيرت خريطة أوروبا بأن أصبح للحضارة العربية الإسلامية جذور فيها.

ـ اعتبار نهر السنغال الأعلى ابتداء من يا كل شمالاً وروافده نهر البافنيك جنوباً حداً طبيعياً فاصلاً بينهما. بشكل يتيح لفرنسا السيطرة على كل ما يوجد من أراضي على الضفة اليُسرى للنهر.

ـ كل ما يوجد على يمين الحدود نفسها من أراض مثل ديومبوخو وكارطا، ومن ولاها شرقاً يخضع للنفوذ العمري باستثناء إقليم جيد بماخا.

ـ لا يسمح للحاج عمر بناء قلاع ولا قرى حربية.

ـ الكف عن شن الحملات العسكرية ولا القيام بأعمال السلب والنهب للطرفين كليهما.

ـ قبول الحاج عمر بإرجاع السلع التي اخذها من مدينة (Medine).

ـ حَرية التجارة بين البلدين وسنبيع للحاج عمر كل ما يطلبه منا.

ـ كل بلد يحتفظ برعاياه وأسراه كما يريد، ولا يجوز إرجاع الرعايا والأسرى الذين يفرون من بلد لآخر.

لا يحتاج الباحث إلى عناء كبير ليستنتج بعد الاطلاع على هذه الاتفاقية، أن بنودها صيغت لخدمة المصالح الفرنسية بالدرجة الأولى، وهكذا ومع انتهاء القرن التاسع عشري الميلادي، تمكنت فرنسا من إخضاع كامل إفريقيا الغربية لنفوذها مع إسقاط الدولة العمرية التي شكلت وفاة شيخها الحاج عمر أول مسمار ذق في نعشها محققاً هناك تقدمًا على إنكلترا التي كانت تصول وتجول في جهات أخرى من إفريقيا، على غرار دول أوروبية أخرى تطبيقاً لمقررات مؤتمر برلين، التي أطلقت يدها بشكل قانوني منذ فبراير 1885م.

توفي الحاج عمر جنوب تنبكت عام 1865م وخلفه في مقاومة الاستعمار أولاده الذين لم يكنوا على مستوى أبيهم الفكري والعقائدي وكسبه لقلوب الأفريقيين، حيث لم يستطع ابنه أحمد الذي حكم من 1865 . 1893م أن يقوي مركز الإسلام أمام

الاستعمار بسبب التنازع على السلطة بين أفراد عائلته من جهة، وبسبب الانتعاش الوثني المدعوم بالاستعمار من جهة أخرى.[1]

الخـاتمـة:

يمكن استنتاج النتائج التالية :

ـ إن السنغال وبحكم المكانة التاريخية التي يلعبها الإسلام في نسيجه الاجتماعي، وفي الاستقرار السياسي للبلاد يقدم نموذجاً مهماً جداً للعلاقات بين السلطتين الدينية، والسياسية.

. كان الوجود الأوروبي على الشواطئ السنغالية قبل القرن 19م مقتصراً على الجانبين الاقتصادي والثقافي (كمحاولة لنشر النصرانية)، وكان همه الأكبر تحقيق أكبر قدر ممكن من الأرباح، وبطبيعة الحال لم يصطحب هذا الحضور أي وجود عسكري مكثف على الأراضي السنغالية.

ـ يتضح أيضاً إن التوسع الاستعماري الفرنسي لم يكن وليد ظرفية القرن 10م، ولتحقيق هذا الهدف استعملت فرنسا كل الوسائل المتاحة قانونية كانت أو غير قانونية.

ـ بدأ مسلسل تثبيت السيادة الفرنسية على الممالك السنغالية مع تعيين فيديرب عام 1854م والياً على مستعمرة السنغال، وقد استطاع تحقيق حلم فرنسا في جعل السنغال مستعمرة فرنسية لتكون بوابة الدخول إلى أفريقيا الغربية بالكامل، وذلك بعد استعمال فيديرب استراتيجية القوة العسكرية.

ـ كما تبين أيضاً أن الحركة العمرية كان لها دور كبير في توحيد منطقة السنغال سياسياً، كما استطاعت على من ضعف إمكانياتها تعميق تجربة الإسلام القاعدي،

[1]. نعيم قداح، أفريقيا الغربية في ظل الإسلام، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، د.ت، ص122.

هذا فضلاً عن دورها بالغ الأهمية في تهديد المصالح الفرنسية في المنطقة.[1] ـ يمكن ملاحظة أن أهم ما جاء في مشروع فيديرب الاستعماري إن القوة هي العنصر الأساسي فيه.

إن تفوق الجانب الفرنسي على الحركة الجهادية خلال 1857 لا يعني إخماد الحركة وإنما استمرت إلى حدود 1859م.

ـ لقد كان الحاج عمر على لسان أحد القادة الفرنسيين أكبر ممهد لمن أتوا بعده من الزعماء الأفريقيين الذين قاوموا، على غراره، الاستعمار الفرنسي، لأنه كان يمثل الطموح والحماس لدى المجاهدين، وقد استطاع بنفوذه وقوة شخصيته أن يقوي رابطة الوحدة الأفريقية بين أتباعه المنتسبين إلى القبائل المختلفة.

وفي هذا الصدد يقول مولارد إنه لولا الاستعمار الفرنسي لنجح الحاج في إقامة دولة واحدة إسلامية في أفريقيا الغربية
أن تنامي الوعي القومي لدى الأفارقة على وجه العموم تولد عنه ظهور شخصيات أفريقية قادة حركات المقاومة ضد الاستعمار أمثال ليبولد سنجور أحمد في السنغال، وكوامي نكروما في غانا، وأحمد سيكوتوري في غينيا، وموديبوكيتا في مالي، وغيرهم ممن سطروا تاريخ بلدانهم في ملاحم بطولية أجبرت من خلالها السلطات الاستعمارية لإعادة حساباتها وتغيير سياساتها اتجاه هذه الدول.
ـ كان اعتماد الحاج عمر على عامة الشعب وكسبه للجماهير العريضة سبباً في انتصاراته، وإعادة المستعمر حساباته معه.

ـ وفاة الحاج عمر ومن ثم اسقاط الدولة العمرية حقق تقدما لفرنسا على انكلترا في المنطقة.

[1]. أحمد الشكري، جهاد الحاج عمر في أعالي نهر السنغال، مرجع سابق،ص ص40. 46.

قائمـة المصادر والمراجع

1-السعدي، عبد الرحمن، تاريخ السودان، ت(هوداس أوكتاف)، باريس، 1981م

2-الشكري، أحمد، جهاد الحاج عمر الفوتي في أعالي نهر السنغال، منشورات معهد الدراسات الأفريقية، الرباط، المغرب، 1998م.

3-محمد سعيد باه، دولة الأئمة في فوتاتورو، دار الاتحاد للطباعة، القاهرة، مصر، 2010م،.

4-ميغا، عبدالله إسحاق، تأثير الفرنكوفونيةفي التوجه الإسلامي بغرب إفريقيا، مالي نموذجاً، رسالة ماجستير، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 2005.

5-غالي، سيدي، التنصير في إفريقيا (السنغال نموذجاً)، مجلة البيان، س15، ج154، جمادي ال آخرة1421هـ، 2000م، المنتدى الإسلامي، لندن، بريطانيا، ص80.

6- الألف كتاب، الاستعمار الحديث، دار سعد، القاهرة، مصر، 1951م.

7-رولاند أوليقر، وجون فيج، موجز تاريخ إفريقية، الدار المصرية لتأليف والترجمة، د. ت، ص135.

المراجع الأجنبية:

Kingsley, Mary ,H Wast African Studies , pp, 213, 214

Encyclopaedia, Britnnica 1959, vol 1 . p330